

خامسا: الرفاه والامن الاجتماعي Welfare&Social Safety

الامن الاجتماعي "هدف أساسي للتنمية المستدامة تسعى الدول لتحقيقه عن طريق برامج" الحماية الاجتماعية"،

يرتبط مفهوم "الامن الاجتماعي" أشد الارتباط بمفهوم "الحماية الاجتماعية"، والتي تعد أحد الأهداف الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وترتبط "الحماية الاجتماعية" بدورها بمنظومة من خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي التي تسعى المجتمعات .

وهو أيضا أحد المحاور التي ركزت عليها رؤية العراق 2030 خصوصا في ظل التغيرات والتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية وما تُحدِثه من تغيير لظروف العديد من أفراد وفئات المجتمع، فالكثير من تلك الفئات لا تستطيع مواجهة تلك الظروف لذلك وُضِع نظام الحماية الاجتماعية وفق إستراتيجيات مدروسة ؛ ليحقق استقرار المواطنين، ويُحسّن جودة حياتهم، ويذلل المخاطر أمامهم، ويعمل على استمرارية دعمهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي.

1- **الامن الاجتماعي Social Safety** : يطلق على شعور الفرد أو الأفراد بالأمان في كل مكان ضمن حدود المجتمع، سواء في المنزل أو الشارع أو العمل، ويضمن الامن الاجتماعي للفرد أن يعيش حياته الاجتماعية والاقتصادية دون خوف من أي خطر أو اضطراب يهددها.

2- **الرفاه الاجتماعي Social Welfare** : يُعرّف بأنه حالة نهائية يتم فيها تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية ويكون الناس فيها قادرين على التعايش بسلام واحترام للأنظمة والقوانين في المجتمعات المحلية، وتتميز هذه الحالة النهائية بالمساواة في الحصول على خدمات الاحتياجات الأساسية وتقديمها، مثل: المياه والغذاء والسكن والتعليم والخدمات الصحية. وهكذا يعد تحقيق الامن الاجتماعي شرطا أساسيا لتحقيق الرفاه الاجتماعي الذي بدوره يعد أحد مؤشرات التنمية المستدامة، و الامن الاجتماعي لا يتحقق إلا عن طريق منظومة "الحماية الاجتماعية Social Protection" التي تأخذ في الاعتبار حماية الفئات الهشة والمستضعفة من خلال برامج "الرعاية الاجتماعية Social Care"، و حماية أفراد المجتمع من خلال تفعيل "شبكات الأمان الاجتماعي Social Safety Nets".

3- **الحماية الاجتماعية Social Protection** : عرّفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية بأنها : تهتم بمنع وإدارة الحالات التي تؤثر سلبا على رفاهة الشعب والتغلب عليها، وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف، من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية

والاجتماعية، مثل البطالة والمرض والعجز والشيخوخة، وبذلك تدخل خدمات الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي ضمن منظومة الحماية الاجتماعية.

وتتطلب الحماية الاجتماعية أن يقدم المجتمع مساعدات للفئات المحتاجة، التي تختلف في حدة ودرجة احتياجها. ويختلف كذلك ما يقدم لها من خدمات في مجال الرعاية الاجتماعية حسب المجتمع، وحسب نظرة المعنيين بسن السياسات والمساعدات الاجتماعية، و من هنا نشأ مفهوم دولة الرفاه.

4- دولة الرفاه Welfare State: جميع ما تقوم به الدولة (ممثلة في الحكومة) لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتعزيزها على أساس مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمسؤولية العامة تجاه المواطنين غير القادرين على تأمين الحد الأدنى من المؤن الكافية لحياة جيدة.

5- الرعاية الاجتماعية: هي نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية، مُصمَّم من أجل تقديم المساعدة للأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات مُرضية من الحياة.

6- شبكات الأمان الاجتماعي Social Safety Nets: هي أحد أهم مظاهر التكاتف الاجتماعي، ومدى فعاليتها حيث لا يرتبط بالرفاه المعيشي فحسب، بل تعنى بتقديم الحد الأدنى من المستوى المعيشي لمن هم تحت خط الفقر، ويمكن تعريفها بأنها: مجموعة من الآليات والأنشطة والبرامج المترابطة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات وتحرير الإنسان من الفاقة والحرمان، ويمكن أن تتخذ شكلاً رسمياً مثل المساعدات الحكومية بأشكالها العينية وغير العينية، والدعم النقدي المشروط بتحقيق شروط معينة، وقد تتخذ أيضاً أشكالاً غير رسمية، مثل: المساعدات التي يقدمها الأهل والأقرباء والأصدقاء وأفراد المجتمع والجمعيات الخيرية وغير الحكومية .

تعريف منظومة الحماية الاجتماعية:

منظومة الحماية الاجتماعية في العراق هي مجموعة من الأنظمة والبرامج تقدمها حكومة الرشيدة من خلال منصات حكومية متعددة، لمساعدة المواطنين على التأقلم مع المتغيرات الاجتماعية المرتبطة برؤية العراق 2030 ، وتشمل هذه المنظومة فئات المجتمع من العاملين في القطاعين الحكومي والعسكري ومستفيدي الضمان الاجتماعي، والمتقاعدين وطلاب الجامعات، وذوي الإعاقة، وتهدف إلى تأمين مستوى معيشي جيد لمختلف الفئات الاجتماعية، ورفع كفاءة الإنفاق، إضافة إلى تقليل الآثار السلبية على المواطنين متوسطي ومحدودي الدخل.

البرامج الأساسية لمنظومة الحماية الاجتماعية:

تتكون تلك البرامج من ثلاث حُزَم رئيسة؛ وتتمحور حول:

1. **البرامج الخاصة بسوق العمل:** وتهدف إلى تعزيز العمالة الوطنية والتشغيل الفعال لأسواق العمل وحماية العمال.

2. **المساعدات الاجتماعية:** وتشمل برامج الرعاية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي حيث تُنقل الموارد إما نقدًا أو عينًا إلى الأفراد المستحقين أو الأسر المحتاجة للدعم.

3. **برامج التأمين الاجتماعي:** تشمل أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية وبرامج التأمين الصحي وغيرها من البرامج التي تقدم خدماتها للمشاركين والعملاء.

الفئات المستفيدة من برنامج الرعاية الاجتماعية:

الأرامل – المطلقات – الأيتام – المُسنون – مجهولو النسب – ذوو الإعاقة – العاطلون عن العمل –

الفقراء والمحتاجون – المتأثرون بالكوارث.

خدمات الرعاية الاجتماعية

اهتمت حكومتنا الرشيدة بوضع برامج وقائية لتعزيز دعم الأفراد والمجتمع بكافة فئاته، ووضعت برامج رعاية وتأهيل لمن هم بحاجة لمساعدات دائمة مثل:

1- **الطفولة والأيتام:** تكفّلت الإدارة العامة بوكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية لرعاية الأيتام ومن في حكمهم بوضع السياسات اللازمة للعناية بهم من خلال الدور والمؤسسات الإيوائية، و متابعة رعايتهم داخل الأسر الكافلة.

2 - **رعاية الأحداث:** تُشرف إدارة رعاية الأحداث على عدد من الدور الاجتماعية لإصلاح وإعادة تأهيل المنحرفين أو المُعرّضين للانحراف من الجنسين، وتوجيههم وتوفير برامج تدريبية وتنقيفية، بالإضافة إلى برامج ترفيهية واجتماعية وفنية.

3- **رعاية المسنين:** وفّرت الدولة الرعاية الشاملة للمسنين (صحيًا واجتماعيًا ونفسيًا) عبر دور الرعاية الاجتماعية، وتقديم المساعدات المالية عبر وكالة الضمان الاجتماعي، وتوفيرها للأجهزة التعويضية، كالأسيّة الطبية والكراسي والسماعات وغيرها . .

4- **رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة:** حرصت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على توفير فرص العمل والتعليم المناسبة لهم، وتوفير التسهيلات المساعدة لتحقيق التقدم والنجاح.

سابعا الحوكمة Governance:

الحوكمة Governance من المفاهيم المهمة التي تتعلق بموضوع الرقابة والشفافية ومكافحة الفساد، من خلال تطبيق معايير وضوابط ولوائح معينة على كافة المنظمات في المجتمع، وقد اهتمت بها الحكومة الرشيدة من خلال رؤيتها 2030 وجعلتها ضمن إستراتيجياتها المهمة لتحقيق أهداف الرؤية الحوكمة في أبسط مدلولاتها معناها أن يكون العمل مبنياً على إجراءات محددة، ومعايير معينة، ولا يكون ارتجالياً، لأن كل عمل غير محكوم غير قابل للقياس والتطوير، وعكسه العمل المحكوم الذي يستمر ويتطور، ويكون واضح الصلاحيات والمسؤوليات Responsibility، ونستطيع أن نطوره مستقبلاً ومن هذا المنطلق تردّد استخدام مفهوم الحوكمة لاسيما فيما يتعلق بالقطاع العام؛ لما له من دور في تحسين واستدامة أعمال أي منشأة، كما يتضح دوره المهم في التنمية لمستدامة.

تعرف الحوكمة بحسب مفهوم مجمع اللغة العربية بأنها: مرادفة لمصطلح (الإدارة الرشيدة)، ويعود أصلها إلى كلمة إغريقية قديمة (Governance) والتي تعبر عن قدرة ربّان السفينة على قيادتها إلى برّ الأمان نتيجة ما يملكه من حسّ ومهارة في المحافظة على أرواح وممتلكات الركّاب . واصطلاحاً تعرف الحوكمة بأنها " مجموعة من الأنظمة والضوابط التي تنظّم العلاقات بين أصحاب المصلحة وتحقق مجموعة من المبادئ، كالعدل Justice والشفافية Transparency والمساواة، كما تُعرف الحوكمة بأنها مجموعة السياسات أو القواعد أو الأطر التي تستخدمها الشركة لتحقيق أهداف أعمالها، وهي تحدد مسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يحافظ على مصلحة المستثمرين والمصلحة العامة بعيداً عن الفساد والمحسوبية والمصالح الذاتية.

ثامنا:النمو الاقتصادي Economic Growth

النمو الاقتصادي هو زيادة الإنتاجية الاقتصادية على المدى الطويل، وهو يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُقاس بها معظم الدول حول العالم، لذلك تسعى الدول والمنظمات لوضعه ضمن أهدافها الرئيسية التي تسعى لتحقيقها ، حيث يسهم بشكل كبير في تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية الاجتماعية.

مؤشر النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي من المؤشرات المهمة في حياة الأفراد والمجتمعات والدول، فحينما يحقق الاقتصاد نمواً إيجابياً فإن ذلك يعني انعكاسات إيجابية على حياة الناس، والدول؛ نظراً لتأثير فوائدها هذا النمو في دعم جميع مشاريع ومؤسسات الدول، وتوسيع قاعدة الإنتاج والتصنيع والإنفاق والاستثمار، والزيادة في دخل الفرد؛ وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة